تقيم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي

Evaluating the reality of financial inclusion in Egypt is a composite index of the dimensions of financial inclusion.

د/شيماء عادل محمد المهدي

مدرس الاقتصاد

بالأكاديمية الحديثة لعلوم الحاسب وتكنولوجيا الإدارة بالمعادي

Email: Shaima.elmahdy@ba.modern-academy.edu.eg

المستخلص

تتطلع مصر لان تكون أحد الدول الرائدة في تطبيق الشمول المالي بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والذي تتضمنه استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) التي تتبناها الحكومة المصرية، لذلك كان من الأهمية قياس الى أي مدى يتمتع القطاع المالي في مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي وذلك من خلال قراءة وتحليل ثلاث مؤشرات وهم (الوصول – الاستخدام – الاتاحة) وبالتالي مدى قدرة الاقتصاد المصري للتحول للاقتصاد غير النقدي.

وقد توصلت الدراسة الى اقتراح مؤشر مركب لقياس الشمول المالي في مصر من خلال اختزال مؤشرات ابعاد الشمول المالي باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وذلك للفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٢١، حيث اثبت المؤشر تطور في الشمول المالي اجمالا خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الاقتصاد غير النقدي، الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، الوصول المالي، الاستخدام المالي، الاتاحة المالية، القطاع المالي.

Abstract

Egypt aspires to be one of the leading countries in the application of financial inclusion, as it works to launch a new phase of financial inclusion for citizens, as it is one of the pillars of growth and the promotion of economic reform, which is included in the sustainable development strategy (Egypt's Vision 2030) adopted by the Egyptian government. The extent to which the financial sector in Egypt enjoys flexibility and the ability to apply financial inclusion through reading and analyzing three indicators (access - use - availability) and thus the extent of the Egyptian economy's ability to transform into a non-monetary economy.

The study concluded that a composite indicator was proposed to measure financial inclusion in Egypt by reducing the indicators of the dimensions of financial inclusion using the Principal Components Analysis (PCA).

This is for the period from 2004 to 2021, as the index demonstrated a development in overall financial inclusion during the study period.

Key Words:

financial inclusion, financial exclusion, cashless economy, digital economy, sustainable development, economic development, financial access, financial use, financial availability, financial sector.

المقدمة

لا شك من وجود أهمية كبيرة لتطوير واستقرار القطاع المالي للدول كأحد أدوات تحقيق سياسة مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فليس هناك معنى للحديث عن التنمية او محاربة الفقر وتحسين دخول الافراد في ظل هشاشة النظام المالي ، وتتمثل عملية تطوير القطاع المالي في ضم جميع فئات المجتمع تحت مظلة القطاع المصرفي وتحسين عملية الوصول الى الخدمات المالية المختلفة من تمويل وادخار وغيرها، و يتضح أهمية الامر بالنظر الى الفجوة الكبيرة في اعداد مستخدمي هذه الخدمات المالية بين الدول النامية والمتقدمة ،حيث ان اعداد البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسات مالية رسمية بالدول المتقدمة اضعاف ما عليه في الدول النامية ، او بمعنى اخر زيادة اعداد المستبعدين ماليا في الدول النامية ما أدى الى ظهور مصطلح الشمول المالي على الساحة حيث يتلخص في أهمية تسهيل وتمكين اكبر عدد من المستبعدين ماليا في الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية كأحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

لكي تتمكن أي دولة من تحقيق الشمول المالي لابد لها من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمتطلبات لنجاح التجربة سواء على مستوى جانب العرض المتمثل في القطاع المالي او المصرفي وما يتضمنه من بنوك ومؤسسات تمويل خاصة ومكاتب الائتمان وغيرها، وأيضا على مستوى جانب الطلب والمتمثل في الافراد الذين يحتاجون

الى الحد الأدنى من الثقافة لفهم التحديات المالية، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: ماهي المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقق ابعاد الشمول المالي؟ ماهي معوقات تطبيق الشمول المالي؟ ما هي معدلات تنفيذ وتوفير أبعاد الشمول المالي في مصر؟ وأخيرا كيف يمكن قياس الشمول المالي اجمالا؟ لتسهيل تحديد العلاقات بينه وبين باقي المتغيرات الاقتصادية والوقوف على تقدير مدى الإنجاز المحقق في هذا المجال.

الدراسات السابقة

- **دراسة (صورية شنبي والسعيد بن لخضر, ٢٠١٨)**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من المفاهيم العامة حول الشمول المالي كالأهمية والاهداف ودوره في التنمية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار عنصر التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم استخدام الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات مالية ومتطورة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والقروض بطريقة سهلة.

- **دراسة (أحمد محمود محمد النقير وأحمد محمد عبد الحي نور الدين,٢٠١٩)**

تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك العملاء لأبعاد الشمول المالي ودورها في تعزيز مستوى الثقة لدى العملاء لما تقدمه البنوك، واعتمد البحث في منهجه على

الأسلوب الاستقرائي باستخدام أدوات التحليل من خلال عمل استقصاءات وتجميع بيانات وذلك من خلال تطبيق على عينه حجمها ١٢٠٠ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف في مستوى إدراك العملاء لكلٍ من أبعاد الشمول المالي ومستوى الثقة, بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة وهي ابعاد الشمول المالي ومستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية.

- **دراسة (NGUYEN THI TRUC HUONG,2020)**

وتتمثل مساهمة هذه الدراسة في المساعدة في تطوير مؤشر FI– الشمول المالي – مركب – وهو مقياس أفضل لمؤشر الشمول المالي للبلدان النامية. يجعل من السهل تحليل وتقييم مستوى الشمول المالي في هذه البلدان وكذلك دراسة العلاقة بين الشمول المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى ذات الصلة، والتي يمكن أن تكون أداة مفيدة لصنع السياسات وتقييم السياسات.

- **دراسة (Sethi & Sethy,2019)**

التي تختبر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب التحليلي الاحصائي من خلال استخدام نموذج انحدار ARDL وتؤكد الدراسة أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأن التحسن في الخدمات المالية في جانب العرض له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن صانع السياسة الذي يركز على إصلاحات القطاع المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وخاصة في الدول النامية، ولذلك يتعين على الحكومة وصانعي السياسات معالجة القضايا التي ينطوي عليها الوصول إلى الخدمات المالية لتحفيز النمو الاقتصادي.

- **دراسة (حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر, ٢٠٢٠)**

تهدف الدراسة إلى تحليل معنى الشمول المالي وتحديد اهم معوقاته التي تواجه الاقتصاد المصري، والعمل على تقييم الخطوات الموضوعة لتطبيقها ودرجة نجاحها وكيفية التخلص منها. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بشكل اساسي بين الشمول المالي والاهداف التقليدية للبنوك المركزية حيث يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية.

- **دراسة (George C. Anayiotos and Hovhannes Toroyan1,2009)**

والتي ركزت على تأثير العوامل المؤسسية على تنمية القطاع المالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA). تعمل القطاعات المالية في غالبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ضمن بيئات مؤسسية ضعيفة وهي من بين أقل البلدان نمواً في العالم، وخلصت الى ان العلاقة بين المؤسسات والتنمية المالية علاقة مباشرة ووثيقة، معتبراً الانفتاح المالي والفساد والقانون والنظام تحديات رئيسية. وجد أن الانفتاح المالي يحفز تطوير سوق الأسهم فقط إذا تم تحقيق مستوى معين من التطور القانوني.

أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها نتيجة التوجه الدولي الى اعتماد الشمول المالي كأحد اهم أدوات محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، أيضا الافتقار الى وجود مؤشر واحد معبر عن جميع ابعاد الشمول المالي لقياس مدي الإنجاز المحقق.

منهجية وأسلوب البحث

تحتوي الدراسة على منهج وصفي وذلك من خلال العرض المختصر لمفهوم الشمول المالي ومعوقاته وكذلك الاستناد إلى الأسلوب القياسي بهدف اختزال مؤشرات ابعاد الشمول المالي في مؤشر مركب باستخدام التحليل الاحصائي (PCA) باستخدام برنامج (SPSS).

فرضيات البحث

١- إمكانية تكوين مؤشر مركب للتعبير عن ابعاد الشمول المالي في مصر.

٢- تحقق مصر معدلات نمو موجبه في عملية الشمول المالي.

حدود البحث

الحدود المكانية والزمنية: مصر – الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢١

أولاً: نشأة وتطور مصطلح الشمول المالي:

في عام ١٩٩٣ ظهر مصطلح "الاستبعاد المالي" من خلال دراسة لكلا من "Leyshon and Thrift" والتي تناولت اثر اغلاق عدد من فروع احد البنوك علي قدرة سكان المنطقة علي الوصول الى الخدمات المالية[١]،وفى عام ١٩٩٩ أوضح كلا من "Kamoeson and whyley" تعريف الاستبعاد المالي والذي تلخص في الإشارة الي الأشخاص اللذين استبعدوا من الحصول علي الخدمات المالية مثل فتح حسابات للإيداع والادخار او الاقتراض وبطاقات الائتمان والتأمين وغيرها، كما عرفت المفوضية الأوروبية "European Commission" الاستبعاد المالي على أنه "عملية يواجه فيها

[١] صبري نوفل "الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مقال مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ٢٠١٨،ع٦٦٧

الأشخاص صعوبات الوصول الى او استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي تمكنهم من العيش حياة اجتماعية جيدة"[٢].

وهناك مجموعة من الأسباب والعقبات التي تؤدي الي الاستبعاد المالي، وجزء من هذه الأسباب يتعلق بجانب العرض المتمثل في المؤسسات المالية الرسمية والحكومة وجزء اخر من هذه الأسباب يتعلق بجانب الطلب المتمثل في الافراد البالغين وتتلخص تلك الأسباب في التالي:[٣]

معوقات جانب العرض:

١- معوقات جغرافية: والتي تتمثل في عدم توافر مؤسسات مالية رسمية او خاصة بالقرب من العملاء في المناطق الريفية والمناطق النائية مما يضطر افراد هذه المناطق اللجوء الى المصادر غير الرسمية للحصول على التسهيلات والتمويل اللازم.

٢- تمييز الافراد: حيث تفضل المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع العملاء الأغنياء حيث تكون مخاطر عدم السداد اقل والارباح اعلى مقارنة بالفقراء.

٣- نقص المعرفة والمعلومات: وذلك من خلال عدم تقديم المؤسسات المالية المعلومات الكافية عن الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والإجراءات والشروط المطلوبة للحصول على هذه الخدمات.

---

[2] Garg, Sonu, and Parul Agarwal. "Financial inclusion in India–a Review of initiatives and achievements." *IOSR journal of business and Management* 16.6 (2014): 52-61.

[٣] معتوق, سهير محمود" .et al ,الشمول المالي "*المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان* .35عدد متخصص فى العلوم الاقتصادية (٢٠٢١): ٨١-١٠٢.

معوقات جانب الطلب:

١- انخفاض مستوى الثقافة وغياب المعلومات: وينتشر الامر بين منخفضي الدخل واللذين لا تتوافر لديهم المعلومات بوجود مؤسسات مالية تقدم لهم احتياجاتهم.

٢- عوامل نفسية: وتتمثل في عدم ثقة الافراد في المؤسسات المالية وشعورهم بأنهم يستفيدون من أموالهم أكثر من ان يكونوا قناة لتربحهم وزيادة نمو أموالهم وأيضا تخوف بعض الافراد من مسئولي وموظفي المؤسسات المالية من استغلال بعضهم لجهل العملاء وتحقيق مصالح شخصية.

وفي اعقاب الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والتي كانت نتيجة عدم استقرار القطاع المالي و عدم نجاح الطرق التقليدية في تحسين مستوى معيشة الافراد ومع محاولة إيجاد حلول بديلة بدأ العالم يتجه نحو إيجاد اليات لتطوير القطاع المالي وبدأ الاهتمام بالشمول المالي كأحد اهم أدوات تحسين وتطوير القطاع المالي، وتم تأسيس التحالف الدولي للشمول المالي "AFI" وهو مشروع ممول من مؤسسة "بيل وميلندا جيتس"–" Bill & Melinda Gates Foundation" [٤]،ويهدف الى تشجيع تبني سياسات مالية في اتجاه تحقيق الشمول المالي في الدول النامية ،ويضم هذا التحالف اكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية من اكثر من ٩٠ دولة، وفي عام ٢٠١١ تم إعتماد اعلان " Maya Declaration " وهو وثيقة لجعل الشمول المالي محورا رئيسيا في الجهود الوطنية للحد من الفقر والاستقرار الاقتصادي، ويعقد هذا التحالف سنويا ويستضيفه احد البنوك المركزية للدول الأعضاء وتم استضافة البنك المركزي المصري لهذا التحالف في

[٤]هي مؤسسة خيرية، أسسها بيل وملينداغيتس في عام ٢٠٠٠ وتضاعف حجمها بمجيء وارن بافت في ٢٠٠٦. الأهداف الرئيسية للمؤسسة على الصعيد العالمي هي تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع؛ وفي الولايات المتحدة، توسيع فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. يوجد مقر المؤسسة في سياتل، واشنطن ويرأسها ثلاثة أمناء : بيل غيتس، وميليندا غيتس، وأرين بوفيت. بالإضافة إلى الرئيس المشارك ويليام إتش. غيتس والمسؤول التنفيذي الأول باتي ستونسيفر. قدرت أملاك المؤسسة بـ٣٧,٦ مليار دولار أمريكي وفقا ل١١ يوليو ٢٠٠٧

سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة شرم الشيخ وحضره ما يقرب من ١٧٠ من محافظي البنوك المركزية وواضعي السياسة الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٣ اعتبر البنك الدولي الشمول المالي احد اهم ركائز محاربة الفقر في العالم من خلال تسهيل الوصول للخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، كما تبنت مجموعة العشرين اهداف الشمول المالي كهدف للوصول الى التنمية الاقتصادية[٥].

ثانيا: مفهوم الشمول المالي:

تعددت التعريفات والمصطلحات عن الشمول المالي ،فهناك من يطلق عليه الاشتمال المالي واخرين يسمونه التضمين المالي ،ولكن بالرغم من هذا التعدد نجدها جميعا تصب جميعها في نفس الاتجاه وتوحيد المنطق، فيعرفه البنك الدولي بأنه " قدرة الافراد والشركات في الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وتأمين) ويتم تقديمها بشكل مستدام"[٦]، وفى تعرف اخر أيضا للبنك الدولي في عام ٢٠١٤ من خلال تقريره الصادر بنفس العام بشأن مؤشرات الشمول المالي وقد عرفه على انه " نسبة السكان اللذين يستخدمون الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان".

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بانه – " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المقبولين وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج ميتكرة والتي تضم

[5] Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 1107, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

[6] World bank, "financial inclusion",https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[٧].

كما جاء تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي أنه" الإجراءات التي تتخذها الهيئات المالية لتعزيز وصول كل فئات المجتمع بما فيها منخفضي الدخل والمهمشين لاستخدام المنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وتكلفة معقولة".[٨]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج ان الشمول المالي هو عملية تمكن جميع افراد المجتمع من التمتع بالخدمات والمنتجات المالية من تمويل وايداع واقراض وتأمين وغيره في أي وقت واي مكان بصورة تساعد في تحسين مستوى معيشة الافراد مما يعود بالعائد على المجتمع ككل، أيضا تبرز الادبيات السابقة أهمية الشمول المالي من خلال الاتي:

- رفع مستوى الرفاهية المالية للأسر والافراد، حيث ان عملية تحسين الخدمات المالية وتمكين الافراد من الوصول اليها والحصول على التمويل المطلوب بسهولة يؤدي الى نشر المساواة والحد من تفاوت الدخول.
- ان عملية الشمول المالي وضم جميع فئات المجتمع تحت مظلة القطاع المالي يزيد من اتساع دائرة الشركاء الماليين وبالتالي زيادة أرباح وحجم تعاملات المؤسسات المالية مما يسهم في تطوير القطاع المالي وبالتالي زيادة الاستثمار وتحقيق عائد على النمو الاقتصادي.

[٧] سعدون،محمد محروس،" الشمول المالى وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة:دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،جامعة المنوفية،٢٠٢١،مج٥٢ ع ٤،ص١٥

[٨] سمير عبد هللا وأخرين،" الشمول المالي في فلسطين" ، القدس : معهد أبحاث السياسات االقتصادية الفلسطيني،مارس ٢٠١٦ ،ص١٦

- من ناحية أخرى يسهم الشمول المالي في ادماج القطاع الاقتصادي غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما يساهم في زيادة الدخل القومي وحركة التدفق الدائري للدخل وغلق أحد قنوات تسرب الدخل.

ثالثا: مؤشرات وابعاد قياس الشمول المالي:

اقترحت مجموعة العمل التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي والمعنية بإصدار بيانات الشمول المالي بوضع شروط أساسية ومعايير محددة يجب توافرها في البيانات المتاحة بهدف التوافق على مؤشرات وأدوات قياس مقبولة، وهي كالتالي[٩]:

- الفائدة والملائمة بحيث يتم اختيار المؤشرات التي تساعد عند وضع السياسات الوطنية لتحقيق الشمول المالي
- التوازن بين جانبي الطلب والعرض من خلال تناول إمكانية الوصول للخدمات المالية وأيضا الاستفادة منها في ان واحد.
- البراغماتية من خلال الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- المرونة من حيث الاخذ في الاعتبار ظروف كل دولة حيث ان الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي الجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة.
- الطموح في اعتماد مؤشرات بديلة والعمل على تطويرها لاحقا، فعملية قياس الشمول المالي بدقة تتطلب بذل جهود وموارد إضافية وبالتالي اعتماد مؤشرات بديلة في حالة تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية.

وقد ركز عمل هذه المجموعة في اعتماد بعدين لقياس الشمول المالي وهم:

- إمكانية الوصول للخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.

---

[٩] بوزانة، ايمن و حمدوش ، وفاء،"الشمول المالي ابعاده ومؤشرات قياسه العالمية : مؤشر Finded Global نموذجا"،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ،٢٠٢٠،ع٩٨،ص٢٠-٢٩

وفي عام ٢٠١٢ اوصت منظمة الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI)[١٠] دعم جهود بيانات موثقة حول الشمول المالي محليا ودوليا، حيث أصدرت تقرير يشير الى بعد اخر بالإضافة الى الابعاد المذكورة وهو بعد جودة الخدمات المالية، وبالرغم من أهميته لكنه معقدا من حيث طريقة قياسه، فهو مؤشر غير كمي كما الحال في البعدين السابقين وبالتالي يتطلب اجراء دراسات استقصائية وضم مؤشرات نوعية[١١]، وسوف يتم تناول كل بعد من ابعاد الشمول المالي بشيء من التفصيل وهم كالتالي[١٢]:

- **مؤشر الوصول الى الخدمات المالية:**

ويختص هذا البعد ببيانات جانب العرض المتمثلة في المؤسسات المالية المعنية بتحقيق الشمول المالي، ويهتم هذا المؤشر بقياس قدرة الافراد على الحصول على خدمات ومنتجات المؤسسات المالية بسهولة وهو ما يعني مدى انتشار هذه المؤسسات والاليات المتبعة في تسهيل عملية الوصول للأفراد والعكس، وقد صاغت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس هذا البعد:

- عدد نقاط الوصول لكل ١٠,٠٠٠ بالغ على المستوى الوطني.
- نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل.
- نسبة السكان الذين يعيشون في وحدات ذات نقطة وصول واحدة على الأقل.
- عدد أجهزة الصراف الألى (ATM) لكل ١٠٠٠ كيلو/م٢.

---

[١٠] الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) هي منصة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين ، والدول المهتمة من خارج مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة العمل على الشمول المالي ، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين ، والتي تم إقرارها في قمة مجموعة العشرين في سيول. أقر قادة مجموعة العشرين، عن إنشاء GPFI لإضفاء الطابع المؤسسي على العمل الذي بدأته مجموعة خبراء الشمول المالي (FIEG) في عام ٢٠١٠ ومواصلته.

[11] Alliance for Financial Inclusion. (2013). Measuring financial inclusion core set of financial inclusion indicators. *Alliance for Financial Inclusion*, page 4-5

[12] Pearce, D., & Ortega, C. R. (2012). Financial inclusion strategies: reference framework.

بينما يقيس مسح صندوق النقد الدولي (FAS) مؤشر الوصول من خلال التالي:

- عدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠كم٢
- عدد فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ بالغ
- عدد الصراف الالي (ATM) لكل ١٠٠٠ بالغ.
- عدد الصراف الالي (ATM) لكل ١٠٠,٠٠٠ كم٢.
- **مؤشر استخدام الخدمات المالية:**

ويهتم هذا البعد بجانب الطلب والمتمثل في الافراد والشركات المستهدف دخولهم في الشمول المالي، وهو يعنى مدى عمق استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل الافراد والشركات خاصة الصغيرة ومتناهية الصغر، ومدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال فترة زمنية معينة، وتكمن المؤشرات الفرعية لقياس هذا البعد حسب مجموعة عمل بيانات الشمول المالي كالتالي:

- عدد حسابات الإيداع لكل ١٠,٠٠٠ بالغ.
- النسبة المئوية للبالغين اللذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع.
- عدد حسابات القروض لكل ١٠,٠٠٠ بالغ.
- النسبة المئوية للبالغين اللذين لديهم نوع واحد علي الأقل من حسابات القروض والائتمان

وطبقا لمسح صندوق النقد الدولي (FAS):

- عدد المودعين في المؤسسات المالية الرسمية لكل ١٠٠٠ بالغ.
- حجم الودائع الموجودة لدى المؤسسات المالية الرسمية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي
- عدد المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لكل ١٠٠٠ بالغ.
- حجم القروض الصادرة من المؤسسات المالية الرسمية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشر جودة الخدمات المالية:**[١٣]

وتعتبر عملية قياس بعد جودة الخدمات المالية تحدي في حد ذاته، حيث كما اشرنا من قبل انه مؤشر نوعي وليس مؤشر كمي، كما انه يعتبر إضافة هامة لأدوات قياس الشمول المالي في ظل توجه الدول النامية حيث كان لابد من تحسين جودة الخدمات المالية للدفع ناحية تسهيل الوصول للفئات المستبعدة او التي تحجم عن الدخول في مظلة القطاع المصرفي، وقد وضع التحالف العالمي للشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس مؤشر الجودة وهي كالتالي:

١- **تكلفة الخدمات المالية:** حيث يقيس تكلفة الحصول على حساب في أحد البنوك، أيضا تكلفة الاحتفاظ بالحساب من خلال متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بالحساب، أيضا حساب متوسط تكلفة التحويلات وتكلفة الحصول على الائتمان، وتأخذ هذه التقديرات في المقام الأول أصحاب الدخل المنخفض بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

٢- **الشفافية:** والتي تلعب دور كبير في الوصول الي الشمول المالي، حيث يتم قياس مدي توافر المعلومات عن الخدمات المالية المقدمة وأيضا الشفافية في توضيح حقوق والتزامات الافراد عند التعامل مع أحد المؤسسات الرسمية، ويمكن قياس مدى الوصول الي الشفافية من خلال نسبة العملاء اللذين أفادوا انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية، ومدي وجود نماذج محددة لوصف الخدمات والمنتجات المالية المقدمة.

٣- **الراحة والسهولة:** ويقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية المقدمة ويتم قياس ذلك من خلال نسبة الافراد اللذين لا يشعرون بالراحة عند استخدام أحد الخدمات او

[١٣] القاضي, ا., & الاء. (٢٠١٨). الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان*, ٣٢ (٤), ٢٥-٨٢.

المنتجات المالية، متوسط الوقت الذي يستغرقه العملاء في الوصول الى الخدمة والاصطفاف امام المؤسسات المالية الرسمية.

٤- **حماية المستهلك:** وينظر هذا المؤشر الى مدى وجود مؤسسات تعمل على حماية وضمان حقوق المستهلكين من جانب ومقدمي الخدمة أيضا من جانب اخر، ومنع التصرفات الانتهازية لطرف على حساب الاخر وذلك من خلال

- مدى وجود لائحة للشكاوى ولائحة عمل تحدد طريقة التعامل بين الطرفين.
- مدى إمكانية اللجوء للجهات القضائية لحل النزاع وسرعة البت فيه خلال ٦ أشهر بحد اقصى.
- نسبة العملاء اللذين لديهم ودائع تم تغطيتها من خلال صندوق تأمين الودائع.

٥- **التثقيف المالي:** ويقيس حجم المعارف الأساسية لدى الافراد حول الخدمات المالية وقدرتهم على تخطيط ميزانيتهم المالية وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين اللذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر.

المؤشر العالمي للشمول (Global Findex)

هو مؤشر اطلقه البنك الدولي في عام ٢٠١١، وهو عبارة عن مجموعة جديدة من المؤشرات التي تقيس كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر من خلال بيانات مستقاة من ١٤٨ بلد، ويتميز مؤشر (Global Findex) بتوفير قاعدة بيانات مسلسلة زمنيا والتي تفسر حجم استخدام القطاع العائلي للخدمات المالية والتي تساعد في دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية[١٤]، حيث يجمع معلومات عن ٥٠٦ مؤشر من خلال اكثر من ١٥٠٠٠ شخص على الأقل فوق سن ١٥ عام داخل كل بلد، فيما يلي ابعاد الشمول المالي حسب مؤشر (Global Findex):

[14] Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012, P. 3) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) »,The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد.
- الغرض من الحسابات (تجارية او شخصية)
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب والاقتراض)
- طريقة الوصول الى الخدمات المصرفية مثل عدد فروع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، عدد أجهزة الصراف الالي

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي او أي شخص خارج الاسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية خلاف ذلك (الادخار في المنزل مثلا او مع الأصدقاء).

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسات مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر غير رسمية او تقليدية (الاقتراض من الأصدقاء)

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقى الأجور او المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي او ارسال الأموال الى افراد اخرين يعيشون في مناطق بعيدة خلال ١٢ شهر الماضية.

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو ارسال او تلقي أموال في ١٢ شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين انفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في مهن حرفية مثل الزراعة او الصيد ويقومون بتأمين انشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

تجدر الإشارة هنا الى مدى تداخل مؤشرات الشمول المالي حسب نموذج (Global findex) حيث تمتد الى ادق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي، والكثير من البيانات التي يصعب تقديرها كميا، وقد طور البنك الدولي بيانات المؤشر في نسخة ٢٠١٤ من خلال تغطية ٩٧٪ من المعنين بالمسح وهم البالغون الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاما في ١٤٨ بلدا، كما بلغ عدد المؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات ٢٠١٤ ما مقداره ٩٦ متغيرا رئيسيا بالإضافة المؤشرات الفرعية مثل الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والديمغرافية ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي الى ٤٣٢ سنة ٢٠١٤ ووصل الى ٧٧٥ متغيرا في نسخة ٢٠١٧.

رابعا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في مصر الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢١):

حيث يهدف الشمول المالي الى تعميم المنتجات والخدمات المالية لأكبر عدد من فئات المجتمع، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة من خلال اتاحتها عبر القنوات المالية والرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة لتفادي اللجوء الى القنوات غير الرسمية [١٥]، ولمعرفة درجة تحقق الشمول المالي في مصر سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي من خلال ثلاثة ابعاد رئيسية

[١٥] صندوق النقد العربي، (٢٠١٢)، " فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، ورقة عمل، اجتماع الدورة السادسة والثلاثون لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، الكويت، ص ٩

١- بعد الوصول للخدمات المالية
٢- بعد الاستخدام المالي
٣- بعد الاتاحة المالية.

وسوف يتم الاعتماد على بيانات هذه المؤشرات من خلال قاعدة بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي (FAS) وأيضا قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي FINDEX.

١- بعد الوصول المالي لمصر:

ويعبر هذا البعد عن قدرة جانب العرض المتمثل في المؤسسات المالية على الانتشار وتقديم الوسائل والأدوات التي من دورها تمكين الافراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، وهو ما يعني حسب تعريف (FAS) مدى انتشار هذه المؤسسات والاليات المتبعة في تسهيل وصول الافراد اليهم ، ويعبر عن هذا البعد من خلال مؤشرات (عدد المؤسسات المالية – عدد الفروع البنكية – عدد ماكينات الصراف الالي – عدد الفروع لكل ١٠٠٠كم٢ – عدد الماكينات لكل ١٠٠٠كم٢ – عدد الفروع البنكية لكل ١٠٠الف بالغ – عدد ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ الف بالغ).

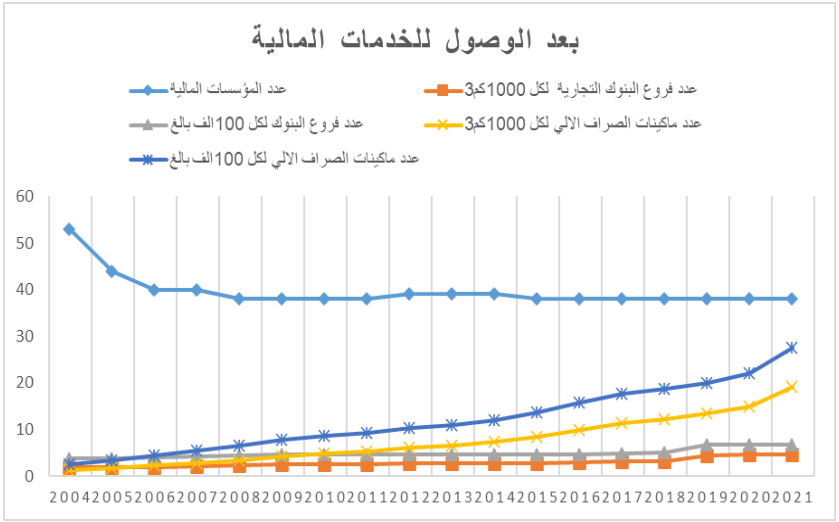

المصدر: شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي- FAS.

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع عدد المؤسسات المالية العاملة في مصر في عام ٢٠٠٥ حيث وصل عددهم الى ٤٤ مؤسسة مالية، واتجه هذا المؤشر الى الانخفاض حتى وصل الى ٣٨ مؤسسه مالية في عام ٢٠٠٨ واستقر عند هذا الرقم الى الان ،ويرجع ذلك انه منذ بداية الالفية الجديدة قامت مصر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والتي تضمنت سياسات مالية ونقدية وتبنى استراتيجية الخصخصة للتحرك بشكل اسرع نحو اقتصاد السوق مما حفز دخول الاستثمارات الأجنبية الى البلاد، وفى عام ٢٠٠٣ صدر قانون جديد لتنظيم عمل البنوك ومعالجة العيوب في القوانين السابقة الحاكمة للجهاز المصرفي حيث تم رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك المقيدة وإعطاء مهلة خلال ٣ سنوات لتوفيق الاوضاع، وبالتالي ظهرت بعض البنوك لم يكن في مقدرتها الوصول الى الحد الأدنى المطلوب من راس المال خلال ٣ سنوات وبالتالي واجهت تهديدات بالدمج والاستحواذ عليها من قبل بنوك كبرى مما أدى الى انخفاض عدد البنوك العاملة في السوق[١٦].

وفيما يخص عدد الفروع البنكية فقد ارتفع عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم٢ من ١.٩ عام ٢٠٠٥ لما يقرب من ٥ فروع عام ٢٠٢١، أيضا عدد الفروع لكل ١٠٠ الف بالغ فقد ارتفع من ٣.٨ عام ٢٠٠٥ الى ٦.٨ عام ٢٠٢١، وعن عدد فروع ماكينات الصراف الالي فقد ارتفع عدد الماكينات لكل ١٠٠٠كم٢ من ١.٧ عام ٢٠٠٥ الى ١٩ ماكينة عام ٢٠٢١، وبالتالي ارتفع معها متوسط عدد الماكينات لكل ١٠٠ الف بالغ من ٣.٥ عام ٢٠٠٥ الى ٢٧.٥ عام ٢٠٢١ .

[١٦] القاضي, ا., & الاء. (٢٠١٨). الشمول المالي والأداءالاقتصادي بالتطبيق على مصر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان*, ٣٢ (٤), ٢٥-٨٢.

كما يلاحظ من قراءة مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي (Findex) ارتفاع نسبة الفروع البنكية لكل ١٠٠ الف بالغ من ٤.٥٦ عام ٢٠١٤ ليسجل ٦.٨ عام ٢٠٢٠ ،أيضا نسبة ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ الف بالغ ارتفع من ١٢.٠٦ عام ٢٠١٤ ليصل الى ٢٢.٠٦ عام ٢٠٢٠.

المؤشر	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢٠
نسبة الفروع البنكية (لكل ١٠٠الف بالغ)	٤.٥٦	٤.٨٨	٦.٧٦
نسبة ماكينات الصراف الالية (لكل ١٠٠الف بالغ)	١٢.٠٦	١٧.٧١	٢٢.٠٦

جدول رقم ٣-١ المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Findex)

ويلاحظ ان التغير الملحوظ في المؤشرات السابقة قد ظهر جليا بداية من عام ٢٠١٧ وهذا نتيجة لخطة البنك المركزي في هذا البعد والتي تستهدف تعزيز الشمول المالي من خلال خفض قيمة رأس المال المطلوب لأنشاء فروع صغيرة للبنوك العاملة وتسيير إجراءات فتح هذه الفروع والتوجه بتنويع أماكن انتشار هذه الفروع لتغطي جميع شرائح المجتمع وخاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية بهدف تحسين إمكانية وصول الافراد للمنتجات المالية واحتياجاتهم من التمويل اللازم وأيضا الوصول الى أموالهم ومدخراتهم، وتعتبر هذه الأرقام في مستوى منخفض تدعوا للمزيد من الجهد المبزول لمواكبة الاقتصاديات المتقدمة[١٧].

[١٧] عبيد، فريد زكريا، موسلي، طيب،(٢٠٢١)،"فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية "،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة مج ٠٦،ع٢، ص ٤٦٩-٤٨٠

بالرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات بعد الوصول المالي لمصر الا انه بالمقارنة مع بعض الدول نجد ان هناك تأخر في تحقيق الوصول المالي، والشكل التالي يوضح مركز مصر بين مجموعة من دول القارة الافريقية.

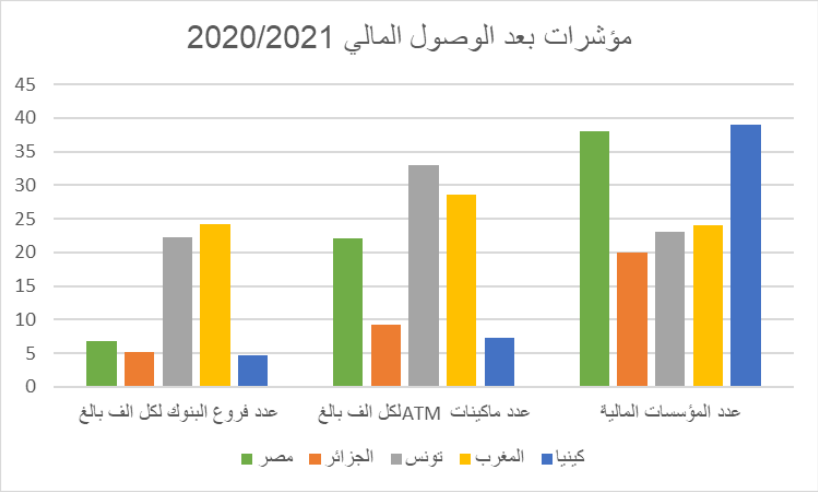

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي– FAS.

فمثلا في مؤشر عدد الفروع البنكية لكل ١٠٠٠ بالغ نلاحظ تقدم ملحوظ لكلا من على الترتيب المغرب وتونس حيث بلغ عدد فروع البنوك لكل ألف بالغ في المغرب ٢٤ فرع وفى تونس ٢٢ فرع وتأتى مصر في المركز الثالث بعدد ٧ فروع ثم الجزائر وكينيا بعدد ٥ فروع.

أيضا على مستوى إمكانية وصول الافراد بسهوله لمدخراتهم بدلا من التوجه للفرع وذلك باستخدام ماكينات ATM نلاحظ وجود تونس والمغرب أيضا في المركز الأول والثاني على الترتيب بعدد ٣٣ و ٢٩ ماكينة لكل ١٠٠٠ بالغ، ثم تأتى مصر في المركز الثالث بعدد ٢٢ ماكينة والجزائر ٩ ثم كينيا ٧ ، ويعتبر مركز مصر في هذا المؤشر

متدنى جدا مقارنة بتونس والمغرب حيث تعتبر مصر اكبر مساحة وتعداد سكاني وبالتالي تحتاج الى المزيد من التحسن في هذا المؤشر.

٢- بعد الاستخدام المالي لمصر

ويختص هذا المؤشر بدراسة جانب الطلب والمتمثل في الافراد والفئات المعنية بالشمول المالي، ويعبر عن قدرة المجتمع على استخدام الخدمات المالية المتاحة من القطاع المالي، ويعتبر عدد المودعين وعدد المقترضين بالإضافة الى حجم الايداعات والقروض ونسبتهم الى الناتج المحلى الإجمالي هم اكثر المؤشرات تعبيرا عن هذا البعد من مؤشرات الشمول المالي.

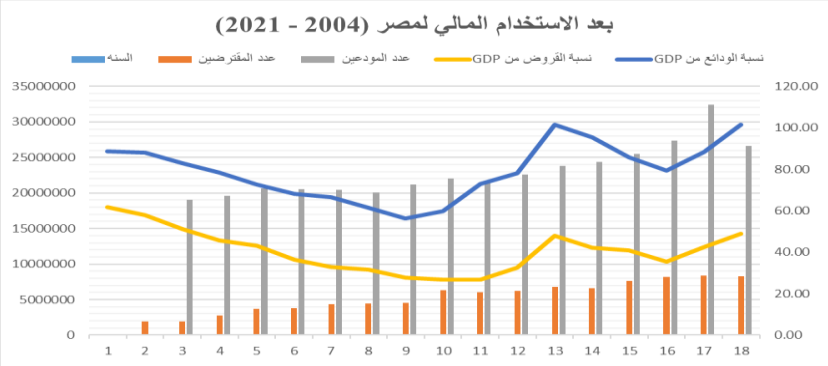

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي- FAS.

يوضح الشكل حجم الاستخدام المالي في الاقتصاد المصري والذى يبين وجود تطور كبير في عدد المستخدمين او المتعاملين في القطاع المصرفي، فعلى جانب الإيداع ارتفع عدد المودعين من ١٩ مليون عام ٢٠٠٦ ليصل الى ٢٦ مليون عام ٢٠٢١، فقد تطور حجم المبالغ المودعة لدى الجهاز المصرفي بنسبة ٣١٪ خلال نفس الفترة حيث ارتفع من ٥٢١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ كما سجل في عام ٢٠٢٠ اجمالي ٣١٦٧ مليار جنيه، كما ارتفعت نسبة حجم الايداعات لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي

(GDP) من ٨٨٪ عام ٢٠٠٥ الى ١٠١٪ عام ٢٠٢١[١٨]، ويرجع السبب وراء نمو حجم الايداعات في الجهاز المصرفي الى عدة أسباب على رأسها ظهور منتجات ماليه تمثلت في شهادات ادخارية ذات عائد مرتفع وصل في عام ٢٠١٦ الى ١٥٪ ثم وصل الى ٢٠٪ عام ٢٠١٨ مما أدى الى توجه الافراد للاحتفاظ بمدخراتهم من خلال هذه الاوعية الادخارية، أيضا من ضمن الأسباب توجه البنك المركزي الى تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٧ مما أدى الى اختفاء السوق السوداء وتحول العديد من المدخرات الدولارية الى ودائع بالجنيه لدى الجهاز المصرفي، كما ساعدت العديد من مبادرات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في نمو الودائع وعدد المودعين مثل مبادرة حساب لكل مواطن في يوم الشمول المالي، أيضا تفعيل منظومة المدفوعات الحكومية والتي ساعدت في حصر العديد من المدفوعات والتحويلات مثل تحويلات المعاشات وأيضا الإعانات الحكومية مثل برنامج تكافل وكرامه ان تتم تحت مظلة القطاع المصرفي[١٩].

وعلى الجانب الاخر فقد تطور أيضا حجم القروض في الجهاز المصرفي المصري حيث بلغ عدد حسابات القروض ما يقرب من ٢ مليون/حساب عام ٢٠٠٥ وفى عام ٢٠٢١ سجل عدد حسابات القروض حوالى ٨ مليون حساب، ويلاحظ انخفاض نسبة القروض الى الناتج المحلى الإجمالي من ٦١٪ عام ٢٠٠٤ لتسجل ٢٣٪عام ٢٠١٢ ويرجع ذلك الى الاضطرابات السياسية خلال تلك الفترة والتي دفعت العديد من البنوك في التشديد على منح القروض، ومع تحسن الأوضاع واستقرار الحكومة ارتفعت النسبة الى ٤٨٪ عام ٢٠٢١، ويعود هذا التحسن الى توجه الدولة نحو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تسهيل منح التمويل اللازم وباقل تكلفة حيث

---

[١٨] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٠، تقرير سنوي (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٢١)

[١٩] محمد محمد يوسف, ا & .,احمد. (٢٠٢٠). "العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 11* ,(العدد الثالث الجزء الثاني) , ١١٧٧-١١٩٦.

بلغت تكلفة تمويل برامج دعم المشروعات الصغير الى قروض تسدد بنسبة ٥٪ متناقصه ولمدة تصل الى ١٥ عام، ذلك بجانب برامج التمويل العقاري التي بدأتها الحكومة منذ عام ٢٠١٦ بتخصيص مبلغ ٢٠ مليار جنيه بهدف سكن لكل مواطن، ونحو السعي لتعميم الشمول المالي قام البنك المركزي بتطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات والافراد مما سمح لفتح المجال امام مؤسسات تمويل غير مصرفيه تتيح للأفراد الحصول على التمويل اللازم لسداد احتياجاتهم المعيشية[٢٠].

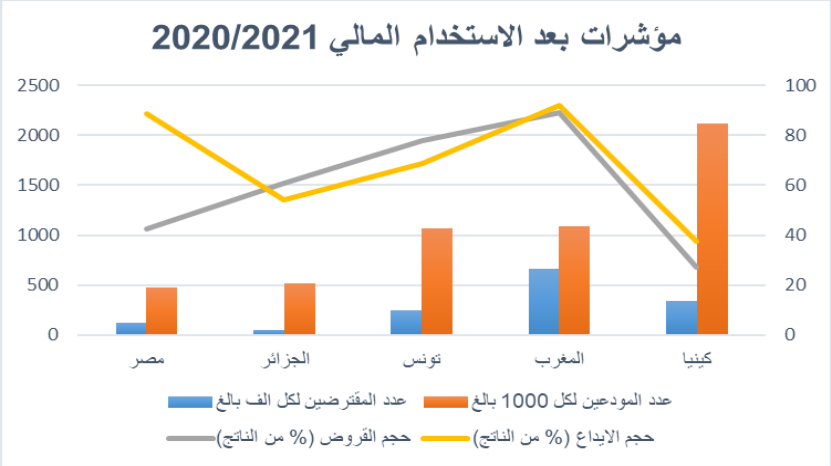

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي– FAS.

من الشكل السابق يتضح لنا أيضا تأخر مصر في مؤشرات بعد الاستخدام المالي مقارنة بالدول المذكورة، في مؤشر عدد المودعين لكل الف بالغ نجد ان مصر تحقق اقل قيمة وهى ٤٨٠ حساب إيداع تاليها الجزائر ٥١٩ حساب ثم تونس ١٠٦٩ والمغرب ١٠٩١ وتأتى كينيا في المركز الأول بعدد ٢١١٩ حساب، أيضا على مستوى حسابات القروض تأتى المغرب في المركز الأول ٦٦٥ حساب تاليها كينيا بعدد ٣٤٦ حساب ثم تونس و مصر والجزائر ٢٤٦ و ١٢٤ و ٧٩ بالترتيب، ويلاحظ تفوق كينيا في هذا المؤشر وذلك يرجع الى قيام الحكومة بتقديم الخدمات المصرفية من خلال المدفوعات

[٢٠] القاضي، الاء، مرجع سبق ذكره

الحكومية والتي تشمل التحويلات الاجتماعية والرواتب الحكومية والمعاشات التقاعدية وذلك من خلال حسابات الكترونية يمكن التعامل معها بسهولة مما أدى الى اتساع مظلة الاشتمال المالي.

٣- بعد الاتاحة المالية:

يهتم هذا البعد بدراسة مدى توافر الخدمات المالية عن طريق القنوات غير التقليدية، حيث ان اتاحة الخدمات المالية عبر الانترنت وخطوط الهاتف المحمول أصبحت من الطرق الحديثة التي دفعت الافراد للاستغناء عن الذهاب الى فروع البنوك المختلفة للقيام بعمليات الدفع والتحصيل وتحويل الأموال مما يكون حافز كبير لدخول عدد كبير من الفئات في منظومة الشمول المالي.

تتسارع خطوات الدولة المصرية نحو التحول للاقتصاد الرقمي، في وقت يودع فيه العالم الاقتصاد التقليدي بنسب متفاوتة. ولم تخرج مصر، عن هذا السباق الدولي، بل تسعى بكل قوة لفرض المنظومة الرقمية على كافة قطاعات الدولة. وغني عن البيان ان التحول الرقمي يتطلب تضافر كافة الجهود خاصة على مستوى القطاعين المالي والمصرفي، باعتبارهما مترابطين ومتداخلين من اجل تحقيق الرقمنة التي تسير بشأنها مصر خطوات حثيثة ومتطورة في هذا الصدد، وغني عن البيان يوضح تقرير البنك الدولي بان لضم جميع البالغين في العالم الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاما إلى النظام المالي بحلول عام ٢٠٢٠ وامتلاكهم حسابات في البنوك أو لدى الشركات التي تقدم خدمات مالية من خلال الهاتف المحمول كان لها دور هام في زيادة نسبة ملكية الحسابات المصرفية وغير المصرفية، أوضح التقرير عام ٢٠١٧ في هذا الصدد امتلاك قرابة ٣,٨ مليار شخص حسابات في البنوك أو شركات تقديم الخدمات المالية بنسب ٦٩ % من البالغين في العالم، مقارنة بنسب قدرت بنحو ٥١ % في عام ٢٠١١ ، و ٦٢ % عام ٢٠١٥ . كما حصل ١,٢ مليار شخص بالغ على حسابات

مصرفية منذ عام ٢٠١١ ، منهم ٥١٥ مليون بالغ خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ ن ٢٠١٧ وذلك وفقا لقاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي[٢١].

المؤشرات		2014	2017	الفرق
في المناطق الريفية البالغين 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	6%	20%	14%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	2%	1%
بين أوساط الفقراء (أفقر من 40 % من الاسر)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	2%	13%	11%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	0%	0%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	0%	1%	1%
بين أوساط النساء البالغين 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	4%	17%	31%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	3%	2-%
بين أوساط الشباب من 15 سنة فمافوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	12%	29%	17%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	3%	3%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	3%	4%	1%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Findex)

من خلال الجدول السابق يتضح ان استخدام التقنيات الرقمية في الجانب المالي في مصر هو استخدام ضعيف جدا لابد من تحسينه، بالرغم من وجود تحسن وتطور ملموس في بعض المؤشرات كنسبة القيام او تلقي مدفوعات رقمية بينما يلاحظ ركود في مؤشرات أخرى مثل الوصول للحسابات المالية عبر الانترنت الثابت او الهاتف المحمول وأيضا في نسبة الأشخاص الذين يقومون بدفع الفواتير عن طريق الانترنت، هذا ما يؤكد وجود ضعف كبير بهذا البعد مما يحتاج جهود كبيرة من الحكومة نحو

[٢١] السيد, م. ج. م., محمد جلال محمد, ناشد & ,سوزي عدلي. (٢٠٢٢). دور الشمول الرقمي المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*, *8*(3), 648-716.

السعي في ترسيخ ثقافة التحول الرقمي خصوصا المالي لاستكمال خطة استهداف تعزيز الشمول المالي.

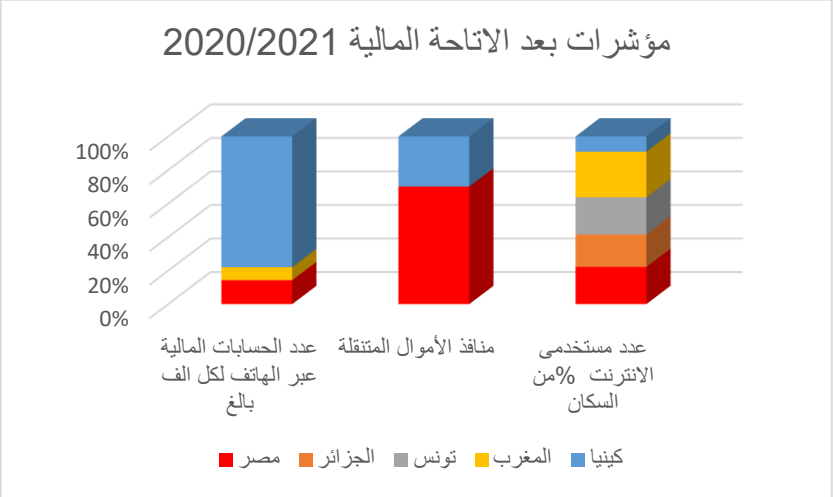

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Findex)

من خلال الشكل السابق يتضح وجود تفاوت كبير بين الدول محل المقارنة في عملية تعميم الخدمات المالية الرقمية، حيث نجد ان تونس والجزائر لا تحققان اى ارقام في هذا المجال، هذا ما يؤدي بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، كما نلاحظ ضعف مؤشرات مصر لهذا المجال بالرغم من الجهود المبذولة، وعلى جانب اخر تحرز كينيا تقدما ملحوظا في هذا المجال حيث بلغ عدد حسابات الهاتف المتنقل لكل الف بالغ الى ١٩٩٨ حساب وأيضا منافذ الأموال المتنقلة ٢٩٨٧٠٢ منفذ بينما في مصر ٧٠٠الف منفذ.

يتضح مما سبق عدم القدرة على تحديد مستوى الشمول المالي اجمالا وأيضا الوقوف على حجم الإنجاز المتحقق خلال فترة معينه، ولذلك سيتم الاستعانة بمؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي بهدف الحصول على قيمة معبرة عن الشمول المالي.

خامسا: احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في مصر

يهدف هذا المبحث إلي احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في مصر من خلال الاعتماد علي طريقة Principal Component Analysis (PCA) باستخدام برمجية SPSS وذلك بهدف اختزال المؤشرات الجزئية المتعددة المستخدمة في قياس الشمول المالي إلي مؤشر واحد يمكن الاعتماد عليه لقياس الشمول المالي في مصر وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ وحتي ٢٠٢١

الوصف الاحصائي للمؤشرات الجزئية (المتغيرات المدرجة في التحليل العاملي Factor Analysis)

جدول رقم (١)

الإحصاءات الوصفية للمؤشرات الجزئية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
عدد المؤسسات المالية	39.56	3.666	18
عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كم	2.903	0.862	18
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	4.838	0.931	18
عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كم	7.51	5.045	18
عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	12.038	7.019	18
عدد حسابات المقترضين	5097582.222	2449010.58	18
عدد حسابات الإيداع	20422222.22	8150464.119	18
نسبة القروض من GDP	40.66	10.3618	18
نسبة الودائع من GDP	79.234	13.63776	18
عدد حسابات الموبايل المتنقلة لكل 100 ألف بالغ	76.84	117.34	18
عدد شركات التأمين لكل 100 ألف بالغ	0.05109	0.0066	18

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يشير الجدول السابق إلي الإحصاءات الوصفية المكونة من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والعدد لكلاً من المتغيرات المدرجة في حساب التحليل العاملي Factor Analysis وكان لمتغير عدد المودعين الوسط الحسابي والانحراف المعياري الأكبر بين كل المتغيرات.

مصفوفة الارتباط البينية بين المتغيرات المدرجة Correlation Matrix

جدول رقم (٢)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدرجة

		المؤسسات عدد المالية	البنوكفروع عدد لكل التجارية 1000كم	البنوكفروع عدد لكل التجارية 100بالغ ألف	ماكينات عدد لكل الآلي فلسراف 1000كم	ماكينات عدد لكل الآلي فلسراف 100بالغ ألف	المقوضين عدد	المودعين عدد	القروض نسبة من GDP	من الودائع نسبة GDP	حسابات عدد المتنقلة الموبايل لكل100 ألف بالغ	شركات عدد لكل التأمين100 بالغ ألف
Correlation	المؤسسات عدد المالية	1	-0.472	-0.443	-0.48	-0.513	-0.687	-0.846	0.634	0.181	-0.294	-0.513
	البنوكفروع عدد لكل التجارية 1000كم	-0.472	1	0.989	0.955	0.95	0.88	0.734	-0.182	0.341	0.93	0.817
	البنوكفروع عدد لكل التجارية 100بالغ ألف	-0.443	0.989	1	0.906	0.897	0.818	0.704	-0.157	0.298	0.907	0.743
	ماكينات عدد لكل الآلي فلسراف 1000كم	-0.48	0.955	0.906	1	0.999	0.918	0.724	-0.15	0.459	0.943	0.885
	ماكينات عدد لكل الآلي فلسراف 100بالغ ألف	-0.513	0.95	0.897	0.999	1	0.934	0.747	-0.193	0.432	0.926	0.901
	المقوضين عدد	-0.687	0.88	0.818	0.918	0.934	1	0.838	-0.449	0.214	0.766	0.927
	المودعين عدد	-0.846	0.734	0.704	0.724	0.747	0.838	1	-0.553	-0.008	0.575	0.705
	القروض نسبة من GDP	0.634	-0.182	-0.157	-0.15	-0.193	-0.449	-0.553	1	0.722	0.142	-0.391
	من الودائع نسبة GDP	0.181	0.341	0.298	0.459	0.432	0.214	-0.008	0.722	1	0.615	0.254
	حسابات عدد المتنقلة الموبايل لكل100 ألف بالغ	-0.294	0.93	0.907	0.943	0.926	0.766	0.575	0.142	0.615	1	0.728
	شركات عدد لكل التأمين100 بالغ ألف	-0.513	0.817	0.743	0.885	0.901	0.927	0.705	-0.391	0.254	0.728	1

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

مؤشر KMO واختبار Bartlett's Test of Sphericity

جدول رقم (٣)

KMO & Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.738
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	428.436
	df	55
	Sig.	.000

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يتضح من الجدول السابق أن القيمة المعنوية لاختبار Bartlett's Test بلغت ٠.٠٠٠ ومن ثم هي أقل من مستوي المعنوية ٥٪ كذلك بلغت قيمة مؤشر KMO ٠.٧٣٨ ومن ثم هي أكبر من ٠.٥ بما يشير إلي توافر شروط اجراء التحليل العاملي Factor Analysis.

القوائم المشتركة

جدول رقم (٤)

Communalities

	Initial	Extraction
عدد المؤسسات المالية	1	0.389
عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كم	1	0.926
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	1	0.848
عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كم	1	0.954
عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	1	0.965
عدد المقترضين	1	0.927
عدد المودعين	1	0.699
نسبة القروض من GDP	1	0.089
نسبة الودائع من GDP	1	0.106
عدد حسابات الموبايل المتنقلة لكل 100 ألف بالغ	1	0.789
عدد شركات التأمين لكل 100 ألف بالغ	1	0.813

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أغلب قيم Extraction تفوق قيم ٠.٧٥ مما يعني أنها تمثل البيانات محل الدراسة تمثيلاً جيداً.

خامساً: التباين الكلي

جدول رقم(٥)

جدول التباين الكلي Total Variance Explained

Component	Total	Of % Variance	Cumulative %
1	7.505	68.229	68.229
2	2.395	21.771	90
3	0.504	4.581	94.582
4	0.383	3.485	98.067
5	0.094	0.859	98.926
6	0.05	0.457	99.382
7	0.041	0.374	99.757
8	0.023	0.211	99.968
9	0.003	0.028	99.996
10	0	0.003	99.999
11	6.98E-05	0.001	100

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يتضح من الجدول السابق وجود عاملين رئيسين قيمتهما أكبر من الواحد الصحيح حيث أن قيمة العامل رقم ١ بلغت ٧.٥٠٥ وقيمة العامل الثاني بلغت ٢.٣٩٥ ومن ثم فإن أقصي نسبة تباين هي ٩٠٪ ومن ثم يمكن الاعتماد علي العاملين في تفسير التباين الذي يحدث بين المتغيرات.

سادساً: الرسم البياني

الشكل رقم (١)

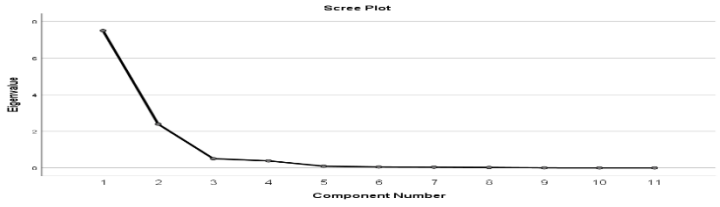

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يتضح من الرسم أن هناك عامل واحد تم تمثيله للتعبير عن البيانات محل الدراسة للتعبير عن الشمول المالي

بيانات الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتي عام ٢٠٢١

جدول رقم (٦)

السنوات	قيمة الشمول المالي
٢٠٠٤	-1.75116
٢٠٠٥	-1.41979
٢٠٠٦	-1.01426
٢٠٠٧	-0.87122
٢٠٠٨	-0.55877
٢٠٠٩	-0.51593
٢٠١٠	-0.28717
٢٠١١	-0.28689
٢٠١٢	-0.23968
٢٠١٣	-0.07778
٢٠١٤	0.00619
٢٠١٥	0.26116
٢٠١٦	0.48946
٢٠١٧	0.61834
٢٠١٨	0.7911
٢٠١٩	1.33966
٢٠٢٠	1.6384
٢٠٢١	1.87835

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد علي برمجية SPSS

يتضح من الجدول السابق تطور قيمة الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ وحتي عام ٢٠٢١ ففي عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة الشمول المالي 1.75116- وتطورت قيمة الشمول المالي مع تطور السياسات المتبعة من قبل الدولة حتي عام ٢٠٢١ حيث بلغت ١.٨٧٨٣٥

سادسا: جهود الحكومة المصرية في تعزيز الشمول المالي:

تعمل الحكومة المصرية منذ تبني رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في تعزيز الشمول المالي للوصول الى الاستقرار المالي والاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وتظهر الجهود المصرية من خلال عدة محاور وهي كالتالي[٢٢]:

أ- انشاء المجلس القومي للمدفوعات:

قد تم انشاء المجلس القومي للمدفوعات عام ٢٠١٦ ويتضمن ١٦ عضوا على راسهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي و الوزارات المعنية، ويعمل المجلس على تحقيق عدة اهداف، حيث يهدف الى تخفيض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية بديلا عن النقود الورقية، أيضا تطوير نظم الدفع القومية والعمل على جذب اكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي ومحاولة دمج القطاع الاقتصادي الغير رسمي مع الاقتصاد الرسمي، كما يعمل المجلس على انشاء منظومة تكنولوجية مالية متكاملة ودعمها من خلال اعداد مشروع قانون لحماية مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتطوير المعاملات الغير نقدية.

ب- بيئة تشريعية مواتية:

[٢٢] شنبي، صورية، بن لخضر، & السعيد. (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية.: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع :٦، ١٠٤ - ١٢٩

حيث تطلب تحول المجتمع نحو الشمول المالي العمل على زيادة ثقة الافراد في التعامل مع المؤسسات المالية والحد من التصرفات الانتهازية وذلك من خلال توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق و الواجبات، وقد تم العمل في مصر على مناقشة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف حماية المتعاملين بنظم الدفع الحديثة من الجرائم الالكترونية.[٢٣]

ت– دعم وإطلاق المبادرات المحفزة للشمول المالي:

يقوم البنك المركزي بمحاولة إرساء مفهوم الشمول المال خلال مجموعة من المبادرات من أهمها:

- مبادرة حساب لكل مواطن: أطلق البنك المركزي المصري مبادرة تحت عنوان " حساب لكل مواطن" سنة ٢٠١٧ من خلال دعوة المصارف التجارية الى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدني لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجامعات بهدف تشجيع المواطنين على الانضمام تحت مظلة القطاع المصرفي وضم أكبر عدد من فئات المجتمع.
- مبادرة التمويل العقاري: وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي المصرفي فبراير ٢٠١٤ وتم بموجبها تخصيص ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاما من خلال اقراض فئات المجتمع من محدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص

[٢٣] البنا، نانسي،(٢٠١٨) ،"نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، https://cutt.us/r35lZ

والسداد على فترات زمنية وصلت الى ٣٠ سنة عام وذلك للحصول على السكن المناسب بهدف تحسين جودة الحياة.

- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: حيث تم اطلاقها في عام ٢٠١٦ وتخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة وقد بلغ حجم التمويل نهاية ٢٠١٧ الى ٥٥ مليار جنيه.
- تحفيز خدمات الدفع الالكتروني: حيث قام البنك المركزي في عام ٢٠١٦ بإصدار قواعد منظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوه نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي من خلال تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل الجمهورية.

سابعا: النتائج

١- إمكانية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي اجمالا يمكن من الحصول على صورة شاملة ومتسقة للشمول المالي، حيث لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط.

٢- من خلال نتائج المؤشر المركب يتضح تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال فترة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢١) وذلك نتيجة اهتمام الدولة بأهمية ضم جميع الفئات المستبعدة تحت مظلة القطاع المصرفي.

٣- بالرغم من التطور الملحوظ في ارقام ومؤشرات الشمول المالي الا انها تظل ارقام متدنية وتحتاج الى المزيد من الجهود للوصول الى الهدف المنشود.

٤- بمقارنة ارقام مصر في الشمول المالي مع مجموعة من الدول الافريقية المشابهة يلاحظ انه امام صانع القرار تحدى كبير لتحسين العديد من المؤشرات وتوسيع مظلة الشمول المالي.

٥- تفوق دولة كينيا الملحوظ في تحقيق الشمول المالي خاصة فيما يخص مؤشرات الاتاحة المالية حيث تحرز تقدم ملحوظ في المعاملات المالية الرقمية والتي تتيح إمكانية فتح حساب إيداع او اقتراض بأقل الإمكانيات.

٦- برغم الجهود الدولية لتحقيق الشمول المالي الا انه لا تتوافر العديد من البيانات عن الشمول بشكل دوري او سنوي وأيضا توافر بعض البيانات لدول معينة دون الأخرى ما يؤدي الى صعوبات في عمليات التحليل والقياس لبعض الاقتصاديات في العالم.

ثامنا: التوصيات

١- الإسراع في استكمال خطه التحول الرقمي مما يساعد بشكل كبير في تطوير عملية الشمول المالي.

٢- تعديل القوانين التي تنظم عمليات الدفع من خلال الهاتف المحمول بحيث تمنح لمستخدمي المحافظ الإلكترونية مزايا الحسابات المصرفية العادية.

٣- ضرورة توجيه المؤسسات المالية بالتوسع في تقديم الخدمات المصرفية بالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية والابتكار المالي.

٤- وضع إطار ضامن لتوزيع فرع البنك الواحد وماكينات الصرافة الاليه (ATM) ونقاط التوزيع الخاصة به على نسبة محددة للمناطق النائية والمستبعدة ماليا مثل القرى والنجوع.

٥- تقييم المبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزي، لا سيما المتعلقة بزيادة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقياس النجاح الذي حققته حتى الان واوجه القصور، وأسباب التأخر من اجل تنقيحها، وتحديد مخرجاتها خلال المدة الزمنية المقررة لتنفيذها.

٦- تحسين البيئة التنظيمية للدولة بحيث يتم تسهيل إجراءات انشاء فروع البنوك خاصة في المناطق الريفية والنائية، وأيضا إجراءات بدء النشاط التجاري لتشجيع الفئات المستبعدة للحصول على التمويل اللازم وبدء نشاطهم التجاري وبالتالي تحسين جودة الحياة.

٧- انشاء جهة مسئولة عن اصدار بيانات الشمول المالي بكل حيادية على ان تكون جهة مستقلة لا تخضع لاي ضغوط سياسية او اجتماعية.

تاسعا: المراجع

مراجع اللغة العربية

١- صبري نوفل، (٢٠١٨)، "الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مقال مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع٦٦٧

٢- معتوق، سهير محمود، (٢٠٢١)،"الشمول المالي." المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان ٣٥. عدد متخصص في العلوم الاقتصادية: ٨١-١٠٢.

٣- سعدون محمد محروس، (٢٠٢١)،" الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،جامعة المنوفية،مج٥٢ ع ٤،ص١٥

٤- سمير عبد هللا وأخرين،" الشمول المالي في فلسطين" ، القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني مارس ٢٠١٦ ،ص١٦

٥- بوزانة، ايمن و حمدوش ، وفاء،(٢٠٢٠)،"الشمول المالي ابعاده ومؤشرات قياسه العالمية : مؤشر Findex Global نموذجا "،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ،ع٩٨،ص٢٠-٢٩

٦- القاضي، الاء. (٢٠١٨). الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان, ٣٢(٤), ٢٥-٨٢.

٧- صندوق النقد العربي، (٢٠١٢)، " فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، ورقة عمل، اجتماع الدورة السادسة والثلاثون لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، الكويت، ص ٩

٨- عبيد، فريد زكريا، موسلي، طيب،(٢٠٢١)،"فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية "،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة مج ٠٦،ع٢، ص ٤٦٩-٤٨٠

٩- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٠، تقرير سنوي (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٢١)

١٠- محمد محمد يوسف، احمد. (٢٠٢٠). "العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, ١١(العدد الثالث الجزء الثاني) , ١١٧٧-١١٩٦.

١١- السيد، م. ج. م.، محمد جلال محمد, ناشد, & سوزي عدلي. (٢٠٢٢). "دور الشمول الرقمي المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية, ٨(٣) , ٦٤٨-٧١٦.

١٢- شنبي، صورية، بن لخضر، & السعيد. (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية.: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع :٦، ١٠٤ - ١٢٩

١٣- البنا، نانسي، (٢٠١٨)،"نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، https://cutt.us/r35lZ

مراجع اللغة الإنجليزية

1- Garg, Sonu, and Parul Agarwal. (2014)"Financial inclusion in India–a Review of initiatives and achievements." IOSR journal of business and Management 16.6): 52-61.
2- World “financialinclusion”
3- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
4- Alliance for Financial Inclusion. (2013). Measuring financial inclusion core set of financial inclusion indicators. *Alliance for Financial Inclusion*, page 4-5
5- Pearce, D., & Ortega, C. R. (2012). Financial inclusion strategies: reference framework.
6- Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012, P. 3) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.
7- Morgan, P. J. (2022). Fintech and financial inclusion in Southeast Asia and India. Asian Economic Policy Review.
8- Pearce, D., & Ortega, C. R. (2012). Financial inclusion strategies: reference framework.